

Distr.: General
28 August 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين

فيينا، ١٨-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

الجوانب المتعلقة بالجريمة المنظمة في تهريب المهاجرين،

ومنها التحقيقات المالية، وتدابير التصدي

التي تستهدف عائدات الجريمة

الجوانب المتعلقة بالجريمة المنظمة في تهريب المهاجرين، ومنها التحقيقات
المالية، وتدابير التصدي التي تستهدف عائدات الجريمة

مذكّرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١ - قرّر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في قراره ١/٧ المعنون "تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها"، أن يكون الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين عنصراً ثابتاً من عناصر مؤتمر الأطراف، يقدم تقاريره وتوصياته إلى المؤتمر.

٢ - وأوصى الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين في اجتماعه الأول بأن تنظر الدول الأطراف في توجيه طلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن يوفر المساعدة التقنية فيما يتعلق بتحريّ الروابط التي قد تكون قائمة بين تهريب المهاجرين والفساد وغسل الأموال وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية.^(١)

* CTOC/COP/WG.7/2015/1.

(١) CTOC/COP/WG.7/2012/6.



- ٣- كما أفاد الفريق العامل بأنه ينبغي للدول الأطراف، عند التحقيق في جرائم تهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبيها، أن تكفل، عند الاقتضاء، إجراء تحقيقات مالية بشكل متزامن من أجل تتبُّع العائدات المكتسبة من هذه الجريمة وتجميدها ومصادرتها.^(٢)
- ٤- وحدد الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين، في اجتماعه الثاني، موضوعاً رئيسياً يُعرض على نظره خلال اجتماعاته المقبلة، وهو الجوانب المتعلقة بالجريمة المنظَّمة في تهريب المهاجرين، ومنها التحقيقات المالية، وتدابير التصدي التي تستهدف عائدات الجريمة.^(٣)
- ٥- وشجَّع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأعضاء، في قراره ٢٣/٢٠١٤، المعنون "تعزيز التعاون الدولي على التصدي لتهريب المهاجرين"، على الترويج لجمع البيانات وإجراء البحوث على نحو يعوّل عليه على الصعيد الوطني، وعند الاقتضاء، على الصعيدين الإقليمي والدولي، بشأن تهريب المهاجرين، بما في ذلك شبكات التهريب ودور الجريمة المنظَّمة في هذا التهريب في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وبشأن الصلات المحتملة التي قد تربط تهريب المهاجرين بأنشطة إجرامية أخرى.
- ٦- وفي القرار نفسه، شجَّع المجلس أيضاً الدول الأعضاء على أن تكفل، عند التحقيق في جرائم تهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبيها قضائياً، العمل على إجراء تحقيقات مالية متزامنة بغية تتبُّع العائدات المكتسبة من خلال تلك الجرائم وتجميدها ومصادرتها، وأن تعتبر تهريب المهاجرين جريمة أصلية من جرائم غسل الأموال، فيما يتعلق بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية.
- ٧- وقد أعدت الأمانة ورقة المعلومات الأساسية هذه لتساعد الفريق العامل في ما يجريه من مناقشات في اجتماعه الثالث.

ثانياً - مسائل للنقاش

- ٨- لعلَّ الفريق العامل يودُّ أن يتخذ المسائل التالية أساساً لمداولاته:
- (أ) ما هي أنواع وهياكل الجماعات الإجرامية المنظَّمة السائدة في تهريب المهاجرين، وما هي أساليب عملها؟

(٢) المرجع نفسه.

(٣) CTOC/COP/WG.7/2012/5.

- (ب) ما هي بعض الممارسات الجيدة في التحقيق والمقاضاة فيما يتعلق بالجماعات الإجرامية المنظّمة الضالعة في تهريب المهاجرين؟
- (ج) ما هي التحدّيات والممارسات الجيدة في جمع الأدلة بشأن عنصر المنفعة المالية أو المنافع المادية الأخرى في التحقيق والمقاضاة في قضايا تهريب المهاجرين؟
- (د) ما الذي يمكن اعتباره من الممارسات الجيدة في إحباط أعمال الجماعات الإجرامية المنظّمة الضالعة في تهريب المهاجرين فيما يتعلق بالتعاون عبر الحدود؟
- (هـ) ما هي الهياكل الأساسية المالية ونظم الرقابة والإشراف الأكثر فعالية في مكافحة غسل العائدات المتأتية من الجريمة في سياق تهريب المهاجرين؟
- (و) ما هي التحدّيات في تنفيذ التحقيقات وتدابير التصدي عبر الحدود في قضايا تهريب المهاجرين، ولا سيما تلك التي تستهدف عائدات الجريمة؟

ثالثاً - لحة عامة عن المسائل المطروحة وتوجيهات بشأن معالجتها

ألف - تهريب المهاجرين باعتباره جريمة منظمة عبر وطنية

١ - تجريم تهريب المهاجرين

٩ - إن الهجرة ظاهرة قديمة العهد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحضارة الإنسانية. بيد أن الاستغلال الإجرامي للهجرة وجني أرباح غير مشروعة من تيسير الهجرة غير القانونية يمثلان تطوراً جديداً نسبياً. وقد اعترف بأن تدبير دخول المهاجرين أو إقامتهم بشكل غير قانوني من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى بوصفه شكلاً من أشكال الجريمة المنظّمة عبر الوطنية.

١٠ - ويتناول بروتوكول تهريب المهاجرين المشكلة المتنامية المتمثلة في الجماعات الإجرامية المنظّمة التي تهرب المهاجرين مقابل أرباح يجنيها الجناة وتعرض المهاجرين لخطر شديد في كثير من الأحيان. ويكمن الغرض من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، وفقاً للمادة ٢ منه، في منع ومكافحة تهريب المهاجرين، وكذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف، مع حماية حقوق المهاجرين المهريين.

١١ - وتُعرّف جريمة تهريب المهاجرين في المادة ٣ من بروتوكول تهريب المهاجرين بأنها تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى. وينطبق بروتوكول تهريب المهاجرين حيث تكون الجرائم

ذات طابع عبر وطني وتكون جماعة إجرامية منظمّة ضالعة فيها.^(٤) وفي حالة تهريب المهاجرين، من دون توافر عنصر من عناصر الحركة عبر الحدود، لا يكون هناك مهاجرون أو تهريب. غير أنه ينبغي، عملاً بالمادة ٣٤ من اتفاقية الجريمة المنظمة، النص على تهريب المهاجرين في القانون المحلي بصرف النظر عن ضلوع جماعة إجرامية منظمّة فيه. وينبغي النظر إلى متطلبات بروتوكول تهريب المهاجرين باعتبارها حداً أدنى، بحيث يجوز اتخاذ تدابير محلية أكثر صرامة وشدّة مما هو مطلوب بموجب البروتوكول.

٢- أنواع الضلوع في الجريمة المنظمة

١٢- على الرغم من تزايد الاهتمام بتهريب المهاجرين في السنوات الأخيرة، ما تزال المعلومات الموثوقة قليلة عن ضلوع الجماعات الإجرامية المنظمة في هذا التهريب وهيكل تلك الجماعات وحجمها وتنقلها والجهات الفاعلة الضالعة فيها وأسلوب عملها. وتبين شبكات تهريب المهاجرين من حيث هياكلها إذ تتراوح بين هياكل صغيرة وشبكات عبر وطنية كبيرة. ويمكن أن تكون هياكل الشبكات منظمة بطرائق مختلفة حسب دروب التهريب والبلدان المعنية وجنسيات المهاجرين والمهريين. وتشمل المهام التي يُضطلع بها داخل الشبكة، على سبيل المثال لا الحصر، المسؤولية عن التجنيد والنقل وتزوير الوثائق أو الحصول على الوثائق الضرورية، والرشو والتوجيه أو عبور الحدود بصورة غير مشروعة، وتحصيل الديون وغسل الأموال. ويمكن أن تختلف الأسماء التي تُطلق على الأفراد المسؤولين عن هذه المهام باختلاف المناطق (مثل الوسطاء والسماسرة والمقدمين والمنسّقين المرحليين والرؤساء والوكلاء، إلخ)، وهم يتعاونون بعضهم مع بعض إذا كان ذلك يصب في مصلحتهم المالية.

١٣- وعلى الرغم من وجود بعض الأدلة على تورط هياكل منظمة هرمياً شبيهة بالمافيا في تهريب المهاجرين،^(٥) أفيدَ بأنّ تهريب المهاجرين تقوم به عادة شبكات من المجرمين غير

(٤) تُعرّف الجماعة الإجرامية المنظمة عبر الوطنية في المادة ٢ من اتفاقية الجريمة المنظمة بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضامنة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى. وتنص المادة ٣ من اتفاقية الجريمة المنظمة على أن الجرم يكون ذا طابع عبر وطني إذا ارتكب في أكثر من دولة واحدة؛ أو ارتكب في دولة واحدة ولكن جرى جانب كبير من الإعداد أو التخطيط له أو توجيهه أو الإشراف عليه في دولة أخرى؛ أو ارتكب في دولة واحدة، ولكن ضلعت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة واحدة؛ أو ارتكب في دولة واحدة، ولكن له آثاراً شديدة في دولة أخرى.

(٥) UNODC Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment

.www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/West_Africa_TOCTA_2013_EN.pdf, p. 28

مترابطة ترابطاً محكماً، حيث يؤدي كل منهم دوره في العمليات الإجرامية بمعزل عن الآخرين، وهم يتمثلون في أخصائيين في تزوير الوثائق أو توفير وثائق السفر، وأخصائيين في تسليم وثائق السفر المزورة، وأخصائيين في نقل الأشخاص عبر النقاط الحدودية التي ليست عليها حراسة كافية، وأخصائيين في إقامة ما يلزم من علاقات مع موظفين فاسدين. ويمكن أن يشمل الأخصائيون مهاجرين يستخدمون معرفتهم بحياة المهاجرين والشبكات المحلية في مراحل معينة من الهجرة لتغطية نفقات هجرتهم هم أنفسهم. ويشكّل جميع هؤلاء الأخصائيين شبكة غير مترابطة ترابطاً محكماً لكنها يمكن أن تتحول في نهاية المطاف إلى منظمة إجرامية ناجحة.^(٦) وقد تؤدي زيادة الكفاءة في إنفاذ القوانين والاعتراض إلى المزيد من التخصص لدى الشبكات المذكورة.

١٤ - ويتمثل العامل الرئيسي الذي يحدّد هيكل تلك الشبكات في الكسب وسبل زيادته إلى الحد الأقصى. ويمكن مقارنة الاتصالات بين مجرمي شبكات التهريب بالعلاقات التجارية، ومن الممكن أن يضطلع مجرم واحد بوظيفته ضمن عدة شبكات إجرامية. وقد تكون تلك الشبكات ضالعة في أنواع أخرى من أنشطة الجريمة المنظّمة، مثل غسل الأموال المتأتية من أنشطة إجرامية والاتجار بالأسلحة النارية والاتجار بالمخدرات.^(٧) وإضافة إلى ذلك فإنّ الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين مترابطان. وفي بعض الأحيان، تتطابق دروب الاتجار بالأشخاص والمسارات الرئيسية لتهريب المهاجرين عن طريق البر أو البحر أو الجو، بمشاركة الجماعات الإجرامية المنظّمة نفسها. وفي بعض الحالات، يُجري المتّجرون اتصالات مع أفراد أسرة المهاجر المهرب في بلد المنشأ ويوجّهون تهديدات إليهم لإرغام الضحية على البقاء خاضعاً لهم. ومن ثمّ، يقع المهاجر ضحية للاستغلال على امتداد درب التهريب أو في بلد المقصد.^(٨)

١٥ - ويلتمس المهاجرون عموماً مساعدة المهرب عندما يقتنعون بعدم إمكانية اجتيازهم الحدود بنجاح دون الحصول على مساعدة. وقد يكون لتشديد سياسات مراقبة الحدود أو الهجرة في بلدان المقصد عواقب غير مقصودة، إذ إنّها قد تؤدي إلى زيادة أرباح شبكات التهريب، مما من شأنه أن يجتذب اهتمام جماعات إجرامية أخرى أو جهات انتهازية أخرى. ومن ثمّ، قد تصبح شبكات التهريب أكثر حرفية وتخصّصاً وتقييم اتصالات أوثق مع شبكات

(٦) UNODC "Issue Paper on organized crime involvement in trafficking in persons and smuggling of migrants" www.unodc.org/documents/human-trafficking/FINAL_REPORT_06052010_1.pdf, p. 7

(٧) Security Council Report June 2015 Monthly Forecast Libya www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2015-06/libya_19.php

(٨) UNODC Global Report on Trafficking in Persons 2014 www.unodc.org/documents/data-and-analysis/glotip/GLOTIP_2014_full_report.pdf, p.45

إجرامية أخرى. وفي الوقت نفسه، قد ترغب أيضاً في حوض المزيد من المخاطر، مما يعرّض حياة المهاجرين أو سلامتهم للخطر. ولا تقوم الشبكات الراسخة والمعروفة لدى المجتمع المحلي بتجنيد المهاجرين، بل تعتمد على شهادات المهاجرين الناجحين التي تدفع الراغبين في الهجرة إلى المبادرة بطرق أبوابها.^(٩) وهناك بعض المهريين ممن لا يعتبرون أنفسهم مجرمين بل مقدّمي خدمات لأنهم يساعدون المهاجرين على ممارسة حقهم الأساسي في السفر.^(١٠)

١٦ - وهناك حاجة إلى زيادة المعرفة بالسياق الإجرامي الذي يقع ضمنه تهريب المهاجرين، ذلك أن التحقيق في حالات تهريب المهاجرين غالباً ما يركز على المهاجرين أنفسهم لا على المهريين، أي المجرمين الذين أتاحوا الدخول غير القانوني أو يسّروه. وكثيراً ما تكون محدودية الموارد والوقت وراء عدم قدرة أجهزة إنفاذ القانون على استيفاء متابعة حالات التهريب حقها. ونتيجة لذلك، يتواصل عمل شبكات التهريب دون رادع. فعلى سبيل المثال، ينبغي للسلطات، من أجل كشف الشبكات التي تقف وراء عمليات التهريب، عدم الاكتفاء بالكشف عن استخدام الوثائق المزورة أو المسروقة أو المفقودة، كما هو الحال غالباً، وإنما التعمق في البحث من خلال التحقيق في كيفية الحصول على هذه الوثائق، وما إذا تم الإبلاغ عن فقدانها أو سرقتها، والسلطة التي أصدرتها أو الموظف الذي أصدرها.

باء- التحقيقات المالية وتدابير التصدي التي تستهدف عائدات تهريب المهاجرين

١- عنصر المنفعة المالية أو المنافع المادية الأخرى من تعريف تهريب المهاجرين

١٧ - يُرتكب تهريب المهاجرين، وفقاً للمادة ٣ من بروتوكول تهريب المهاجرين، بغرض نيل منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى. ولا تقتصر تلك المنفعة المالية أو المنفعة المادية الأخرى على الربح النقدي، فهي قد تشمل أيضاً أي نوع من التحفيز أو الدفع أو الرشوة أو المكافأة أو الميزة أو الامتياز أو الخدمة، بما فيها الخدمات الجنسية أو غيرها من الخدمات، سواء كانت مالية أم غير مالية. وبعبارة أخرى، فإن تعريف تهريب المهاجرين الوارد في البروتوكول لا ينطبق إلاً على الذين يهربون آخريين بغرض الكسب، لا على من يدبّرون الدخول غير

(٩) UNODC “Recent trends of human trafficking and migrant smuggling to and from Pakistan” www.unodc.org/documents/pakistan/2013.12.26_Research_Report_HTMS_COPAK_HTMS_Designated_f.or_printing.pdf, p. 2

(١٠) UNODC “The role of organized crime in the smuggling of migrants from Western Africa to the European Union” www.unodc.org/documents/human-trafficking/Migrant-Smuggling/Report_SOM_West_Africa_EU.pdf, p.55

المشروع لأنفسهم أو لآخرين لأسباب أخرى غير الكسب، مثل الأفراد الذين يهربون أفراد أسرة ما أو المنظمات الخيرية التي تساعد في نقل اللاجئين أو طالبي اللجوء.^(١١)

٢- عائدات تهريب المهاجرين

١٨- تقتضي المادة ٦ من اتفاقية الجريمة المنظمة تجريم غسل عائدات الجريمة. كما تُلزم المادة ٧ من الاتفاقية الدول الأطراف باعتماد تدابير لمكافحة غسل الأموال، مثل إنشاء نظم داخلية شاملة للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية والهيئات الأخرى المعرضة بشدة لغسل الأموال. وهي تشجّع الدول على إنشاء وحدات للاستخبارات المالية وتنفيذ تدابير لكشف ورصد حركة النقد والصكوك الملائمة القابلة للتداول عبر حدودها. كما توصي بتطوير وتعزيز التعاون العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والشائي بين الأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الرقابة المالية. وتُلزم الدول الأطراف أيضاً بأن تدرج تهريب المهاجرين في عداد الجرائم الأصلية لغسل الأموال.^(١٢)

١٩- وكثيراً ما تكون المنفعة المالية أو المنفعة المادية الأخرى لمهربي المهاجرين عبارة عن رسوم يتلقونها لقاء خدمات التهريب. وتعتمد قيمة تلك الرسوم على مدى تطوّر منظمة التهريب، ونوع الخدمة المقدّمة، وعلى مستوى السلامة وضمان النجاح في كثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، يحصل المهاجرون لقاء دفع رسوم أكبر على وثائق مزوّرة أفضل جودة وفرص للسفر في ظروف أفضل. وقد لا يحصل المهاجرون على وثائق أو يُخبأون في مركبات في حال دفع رسوم أقل.

٢٠- وقد يتولى المهاجرون أنفسهم دفع رسوم التهريب أو قد يتولى ذلك أفراد أسرهم أو أصدقاؤهم الذين قد يقرّرون الاشتراك في دفع أموال لدعم المهاجرين. وقد حدث أن خضعت أسر لضغوط من أجل دفع مبالغ أكبر من خلال احتجاز المهاجرين كرهائن. وتشمل الأشكال الرئيسية لدفع رسوم التهريب ما يلي: الدفع مُقدّماً، والدفع طوال مراحل الرحلة، والدفع عند الوصول، أو مزيج من كل هذه الأشكال. وهناك حالات يصبح فيها المهاجرون مدينين للمهربيين، مما يزيد من تعرّض المهاجرين لمخاطر الاستغلال والوقوع ضحية الاتجار بالأشخاص.

(١١) الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، على الرابط التالي: www.unodc.org/pdf/crime/legislative_guides/Arabic%20Legislative%20guides_Full%20version.pdf، الصفحة ٣٤١.

(١٢) وفقاً لتقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المعنون "Money Laundering Risks arising from Trafficking in Human Beings and Smuggling of Migrants"، يُعتبر عدد البلاغات عن المعاملات المشبوهة المتصلة بتهريب المهاجرين منخفضاً نسبياً مقارنة بالجرائم الأصلية الخطيرة الأخرى (المرجع نفسه).

- ٢١- وثمة أنواع عديدة من المعاملات المالية التي يمكن أن تُستخدم في عمليات التهريب، بما في ذلك المبالغ النقدية أو الائتمان والتحويلات الإلكترونية والنظم المالية غير النظامية. وتتضمن البحوث التي أجراها المكتب عن التدفقات المالية تصنيفاً لآليات تحويل الأموال من أجل تهريب المهاجرين التي كُشف عنها، مثل "التحويل الفوري بين المبالغ النقدية" و"التحويل بين الحسابات والمبالغ النقدية"، و"النقل المادي"، و"معاملات الهواتف المحمولة".^(١٣) واستناداً إلى تقرير فرقة العمل المعنية بالاجراءات المالية^(١٤) أفيدَ بأنه، في حين يتم التكيف باستمرار في أساليب تهريب المهاجرين مع تدابير العدالة الجنائية وتوافر التكنولوجيات الجديدة، فإنَّ التحويلات النقدية ما زالت السمة الغالبة عليها.
- ٢٢- ويمثل نظام الحوالة، الذي أُفيدَ بأنه يضطلع بدور كبير في تحويل الأموال من أجل عمليات تهريب المهاجرين، أحد النظم المالية غير النظامية المتنامية الأهمية. وعقب الزيادة التي طرأت على الهجرة لمسافات طويلة وإدخال تحسينات جذرية على تكنولوجيا الاتصالات، استعادت شبكات الحوالة رواجها.^(١٥)

٣- الفساد وتهريب المهاجرين

- ٢٣- تقضي المادتان ٨ و ٩ من اتفاقية الجريمة المنظّمة بتجريم الفساد واتخاذ المزيد من التدابير لمكافحة، بما في ذلك اعتماد تدابير تشريعية أو إدارية أو تدابير فعّالة أخرى لتعزيز نزاهة الموظفين العموميين ومنع فسادهم وكشفه والمعاقبة عليه.

(١٣) UNODC Comparative Research on Financial Flows within Asia and Europe

.www.unodc.org/southeastasiaandpacific/en/2013/09/migrant-smuggling-financial-flow/story.html

(١٤) Financial Action Task Force (FATF) Report on Money Laundering Risks arising from Trafficking in

Human Beings and Smuggling of Migrants www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Trafficking

.%20in%20Human%20Beings%20and%20Smuggling%20of%20Migrants.pdf, p. 39

(١٥) الحوالة عملية بسيطة إلى حد كبير وتستند إلى الثقة حيث يريد الدافع أن يحوّل مبلغاً من المال إلى المدفوع له في بلد آخر. وهو يسلم المال لسمسار حوالات في المدينة التي يقطن فيها. فيعلم هذا السمسار سمسار حوالات في مدينة المدفوع له بضرورة دفع المبلغ المعين لذلك المدفوع له. ويتم تقاضي عمولة لقاء الخدمات. ويُسدّد الدين الذي يدين به سمسار الحوالات في بلد الدافع إلى سمسار الحوالات في بلد المدفوع له في وقت لاحق. وتتم عملية الدفع بدون أن يغادر المال مادياً البلد المضيف. وتعود أسباب الأهمية المتزايدة لنظام الحوالة إلى فعّاليته من حيث التكلفة وسلامته وكفاءته ومرونته وحفاظه على سرية هوية المتعاملين وطابعه غير البيروقراطي. ويقوم نظام الحوالة على الثقة بوصفها مبدأه الأساسي. ويجعل ذلك من الصعب على سلطات إنفاذ القانون أن تتعقب الأموال في بلدان منشأ المهاجرين المهرّبين أو عبورهم حيث قد يكون القطاع المالي الرسمي غير متطور أو

عاطلاً. UNODC Comparative Research on Financial Flows within Asia and Europe

.www.unodc.org/southeastasiaandpacific/en/2013/09/migrant-smuggling-financial-flow/story.html

٢٤- وعلى غرار تهريب المهاجرين، يمكن للفساد أن يتخذ أشكالاً مختلفة، ويرتبط هذان النوعان من الجرائم أحدهما بالآخر بمختلف الروابط. وقد يحدث الفساد، فيما يتعلق بتهريب المهاجرين، في بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد. وقد يكون ممنهجاً أو مؤسسياً أو فردياً. وقد يحدث في مراحل مختلفة من عملية التهريب، بما في ذلك مراحل التجنيد أو النقل أو الدخول غير المشروع أو الإيواء أو لتيسير الإقامة غير القانونية. ويسهّل الفساد تزوير وثائق السفر والهوية أو استخدام وثائق السفر والهوية المزورة. بل إنه يحدث أيضاً بعد القبض على المهرّبين أو المهاجرين غير الشرعيين لتيسير الإفراج عنهم بطريقة غير مشروعة أو ابتزاز المزيد من المال من المهاجرين المهرّبين أو أقاربهم. وفي حالات أخرى، يُلجأ إلى الفساد لدعم مخططات التّبني أو الزواج أو التوظيف الاحتيالية وغيرها من مختلف أشكال الاحتيال المرتبط بتهريب المهاجرين.

٢٥- كما أن الفساد عقبة رئيسية أمام منع تهريب المهاجرين والكشف عنه والتحقيق فيه والملاحقة القضائية بشأنه. ويمكن التحايل على أنشطة إنفاذ القانون وحماية الحدود ومراقبة الهجرة أو إحباطها بالتواطؤ مع موظفين عموميين فاسدين. ويمكن للموظفين الفاسدين، سواء أكانوا من موظفي الحدود أم الهجرة، أم من أفراد الشرطة، أم الجنود، أم العاملين في هيئات الموانئ، أم موظفي السفارات والقنصليات، تيسير تهريب المهاجرين أو على الأقل غض الطرف عنه مقابل رشوة أو حصة من العائدات الإجرامية المتحصّل عليها.

٢٦- وتتيح الأرباح التي تجنيها شبكات التهريب ارتكاب أعمال الفساد على نطاق واسع حيث يمكن استخدام الأرباح في الرشوة وغيرها من أشكال الفساد، من أجل تيسير العمليات المقبلة.

٢٧- كما يشكّل الفساد عقبة أمام التعاون الدولي الفعّال على مكافحة تهريب المهاجرين. فهو يقوّض أيّ علاقة قائمة على الثقة المتبادلة، وهي علاقة لا غنى عنها لاستمرار التعاون عبر الحدود، سواء في إدارة الحدود أم مراقبة الهجرة أم التحقيقات الجنائية أم تبادل المعلومات الاستخبارية.

٢٨- ويمكن تحديد عدد من الممارسات الجيّدة التي قد تتيح إمكانية تقليل خطر الفساد إلى حد كبير. ويتطلب التصدّي الفعّال لتهريب المهاجرين تنفيذ تدابير مؤسسية محدّدة لمنع الفساد ومكافحته داخل كل هيئة معنية بمراقبة الهجرة وحماية الحدود والسلك القنصلي والتحقيق في قضايا تهريب المهاجرين وملاحقة الجناة ومقاضاتهم. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير التجريم الكافية لمكافحة تهريب المهاجرين والفساد. وعلاوة على ذلك، من المهم أن يتم بصورة مطردة تحديد المخاطر ومواطن الضعف أمام الفساد التي لا تواجهها مختلف أجهزة

إنفاذ القانون ومراقبة المهجرة وحماية الحدود فحسب، بل أيضا الأطراف الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص، ووضع استراتيجيات فعّالة وشاملة للحد من المخاطر.

٤ - أساليب التحقيقات المالية

٢٩ - ينبغي، لدى التحقيق في تهريب المهاجرين، إجراء التحقيقات المالية اعتيادياً من قِبل أفرقة متعددة التخصصات من مهنين مدربين ومتخصصين، بالتنسيق الوثيق مع وحدات الاستخبارات المالية. ولا تكون التحقيقات المالية فعّالة في المضي قدماً بالتحقيقات وتعقب الموجودات المتأتية من تهريب المهاجرين فحسب، بل تفيد أيضاً في مساعدة المحققين على الكشف عن الشبكات المعنية.

٣٠ - وتشمل التحقيقات المالية ذات الصلة بتهريب المهاجرين جمع وترتيب وتحليل جميع المعلومات والسجلات المتاحة للمساعدة على ملاحقة المهرّبين وحرمانهم من عائدات الجريمة. وبما أن تهريب المهاجرين هو بطبيعته جريمة عبر وطنية، فإن التحقيقات المالية تتطلب هي أيضاً تعاوناً دولياً، لأغراض منها تعقب عائدات الجريمة في البلدان التي عادة ما يعاد فيها استثمار العائدات وغسلها.

٣١ - ويشبه العديد من الأساليب المستخدمة في إجراء التحقيقات المالية في سياق تهريب المهاجرين الأساليب المستخدمة في التحقيق في الجرائم الجنائية الأخرى. وتشمل تلك الأساليب، على سبيل المثال، المراقبة المادية وعمليات التفتيش ومقارنة الموجودات بالإيرادات أو المعلومات المستمدة من مختلف مقدّمي الخدمات، بما في ذلك خدمات الهاتف المحمول والإنترنت، ووكالات الأسفار والناقلين التجاريين. وينبغي للمحققين أن ينظروا في الكيفية التي يمكن بها للسجلات المالية أن تثبت، بطريقة مسموح بها، أن المهرّب تلقى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى. وقد تشمل المعلومات المتحصّل عليها من خلال البيانات المالية الكشف عن الإيرادات ومصادرها، والكشف عن هوية المشتبه فيهم وأماكن وجودهم، وعن حجوزات السفر والدروب.

٣٢ - وخلاصة القول، فإن التحقيقات المالية ضرورية لإثبات ركن الكسب المالي أو المنفعة المادية في جريمة تهريب المهاجرين. وحيث إن الهدف الأساسي للشبكات من تهريب المهاجرين هو الكسب وتعظيمه، فإن فرض عقوبات مالية أو حجز العائدات الإجرامية ومصادرتها في نهاية المطاف قد يؤدي إلى ردع المهرّبين أو الحد من قدرتهم على مواصلة أنشطتهم التهربية.

رابعاً - الأدوات الرئيسية والمراجع الموصى بها

مجموعة أدوات لمكافحة تهريب المهاجرين

أعدت مجموعة الأدوات المسماة مجموعة أدوات لمكافحة تهريب المهاجرين، الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل مساعدة الدول على تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتتضمن مجموعة الأدوات توجيهات وممارسات واعدة وتقدم مراجع في مجالات مواضيعية معينة. فالأداة ٧ بشأن إنفاذ القانون والملاحقة القضائية تقدم لممارسي العدالة الجنائية لمحة عامة أساسية عن الاعتبارات المتعلقة بالتحقيق في جرائم تهريب المهاجرين وما يتعلق بها من جرائم والملاحقة القضائية لمرتكبيها. وتعرف الأدوات ٧-٧ و ٧-٨ بالتحقيقات المالية وحجز الموجودات ومصادرة عائدات الجريمة. والمجموعة متاحة على العنوان التالي:

https://www.unodc.org/documents/middleeastandnorthafrica/global_report_on_trafficking_in_persons/TIP_Toolkit_Arabic.pdf.

دليل التدريب الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه

دليل التدريب الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، هو دليل عملي وأداة تدريبية لممارسي العدالة الجنائية في شتى أنحاء العالم. وقد أعدت كل نميطة تدريبية من نمائط الدليل بشكل قابل لتكييفها وفقاً لاحتياجات المناطق والبلدان المختلفة، ويمكن الاستناد إليها في تحسين أو تكملة البرامج التدريبية لمعاهد التدريب الوطنية. وتتناول النميطة ٤ التحقيقات المالية. والدليل متاح على العنوان التالي:

www.unodc.org/unodc/ar/human-trafficking/migrant-smuggling/electronic-basic-training-manual-on-investigating-and-prosecuting-smuggling-of-migrants.html.

In-depth Training Manual on Investigating and Prosecuting the Smuggling of Migrants

(دليل التدريب المتعمق للتحقيق في عمليات تهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبيها قضائياً)

يستند دليل التدريب المتعمق للتحقيق في عمليات تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية بشأنها، الذي أعدته مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى دليل التدريب الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه، وذلك من أجل

المساعدة على التوصل إلى فهم موحد للمفاهيم ذات الصلة، وهو يشجّع الدول الأطراف على اعتماد نهج تعاضدي في تصديدها للجريمة المنظّمة عبر الوطنية المتمثلة في تهريب المهاجرين. ويتيح الدليل نهجاً عملياً حيال التحقيق في جرائم تهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبيها قضائياً، ويعرض ممارسات واعدة لهم جميع بلدان المنشأ والعبور والمقصد، بصرف النظر عن نظمها القانونية. وتتناول النمطة ١١ التحقيقات المالية والملاحقة القضائية. والدليل متاح على العنوان التالي:

www.unodc.org/documents/human-trafficking/Migrant-Smuggling/In-Depth_Training_Manual_SOM_en_wide_use.pdf.

إطار العمل الدولي لتنفيذ بروتوكول تهريب المهاجرين

إطار العمل الدولي لتنفيذ بروتوكول تهريب المهاجرين هو أداة لتقديم المساعدة التقنية يُتوخى منها دعم التنفيذ الفعّال لبروتوكول تهريب المهاجرين. والغرض منه مساعدة الدول الأطراف والفاعلين غير الحكوميين على استبانة وسد الثغرات التي تشوب تصديدهم لتهريب المهاجرين وفقاً للمعايير الدولية.

ويستند إطار العمل إلى الصكوك الدولية، والتعهدات السياسية، والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات من أجل توفير نهج شامل حيال منع ومكافحة تهريب المهاجرين. ويتألف إطار العمل الدولي من أربعة جداول تناول الملاحقة القضائية (والتحرّري)، والحماية (والمساعدة)، والمنع، والتعاون (والتنسيق). وإطار العمل متاح على العنوان التالي:

https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/Migrant-Smuggling/UNODC_2011_International_Framework_for_Action_to_Implement_the_Smuggling_of_Migrants_Protocol_AR.pdf

الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقّة بها

الهدف الرئيسي من الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقّة بها هو تقديم المساعدة إلى الدول التي تسعى إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقّة بها وتنفيذها. وتتناول الأدلة التشريعية، في جملة أمور، التحريم وتدابير أخرى لمكافحة غسل الأموال والفساد وأحكام أخرى من اتفاقية الجريمة المنظّمة. والأدلة متاحة على العنوان التالي:

https://www.unodc.org/pdf/crime/legislative_guides/Arabic%20Legislative%20guides_Full%20version.pdf.

Assessment Guide to the Criminal Justice Response to the Smuggling of Migrants

(دليل تقييم تدابير العدالة الجنائية المتخذة للتصدّي لتهريب المهاجرين)

دليل تقييم تدابير العدالة الجنائية المتخذة للتصدّي لتهريب المهاجرين هو مجموعة من التدابير الموحدة التي تتضمن إحالات مرجعية، والغرض منه تمكين الموظفين الحكوميين في الأجهزة المعنية بالهجرة والجمارك وأجهزة إنفاذ القانون ووكالات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى منظمات أخرى، والقطاع المعني والأفراد، من إجراء تقييمات شاملة للنظم الداخلية، واستبانة مجالات المساعدة التقنية، والمساعدة في إعداد تدابير التصدّي التي تدمج المعايير والقواعد الدولية بشأن مكافحة وقمع تهريب المهاجرين، والمساعدة في التدريب على هذه المهارات.

ويخصّص دليل التقييم، في فصله الخامس، بشأن صلاحيات التحقيق وإجراءاته، قسماً خاصاً للتحقيقات المالية وتعقب الموجودات وحجزها وتجميدها ومصادرتها. والدليل متاح على العنوان التالي:

www.unodc.org/documents/human-trafficking/Migrant-Smuggling/UNODC_2012_Assessment_Guide_to_the_Criminal_Justice_Response_to_the_Smuggling_of_Migrants-EN.pdf.

Issue paper: organized crime involvement in trafficking in persons and smuggling of migrants

(دراسة بشأن ضلوع شبكات الجريمة المنظّمة في الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين)

أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال معهد البحوث الدولية للسياسات الجنائية التابع لجامعة غنت في بلجيكا، دراسة بهدف الوقوف على ما هو معروف بشأن ضلوع شبكات الجريمة المنظّمة في حالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وكان الغرض من الدراسة إعداد تدابير التصدّي الملائمة في مجال العدالة الجنائية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، كشكلين من أشكال الجريمة المنظّمة التي تتطلب التصدّي لها عن يّنة. والدراسة متاحة على العنوان التالي:

www.unodc.org/documents/human-trafficking/FINAL_REPORT_06052010_1.pdf.

Issue paper: corruption and the smuggling of migrants

(دراسة بشأن الفساد وتهريب المهاجرين)

نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هذه الدراسة بهدف مساعدة مقرري السياسات والممارسين على منع الفساد في عمليات تهريب المهاجرين والتصدي له. وهي لا تأتي على ذكر جميع الممارسات الناجحة في مجال منع تهريب المهاجرين، حيث سبق القيام بذلك في منشورات أخرى للمكتب. وبدلاً من ذلك، فهي تركز بصفة أكثر تحديداً على أنشطة منع الفساد التي تيسر تهريب المهاجرين أو تعطل الجهود الرامية إلى التصدي له. وتستعرض الدراسة الأدلة المتاحة بشأن الصلات القائمة بين الفساد وتهريب المهاجرين، بما في ذلك الكيفية التي ييسر بها الفساد تهريب المهاجرين ويقوّض الجهود الرامية إلى السيطرة عليه. كما تستعرض مختلف أشكال الفساد المرتبطة بتهريب المهاجرين، في القطاعين العام والخاص على السواء، وتقدّم أمثلة على حالات تهريب مهاجرين كان الفساد من عناصرها. والدراسة متاحة على العنوان التالي:

www.unodc.org/documents/human-trafficking/2013/The_Role_Of_Corruption_in_the_Smuggling_of_Migrants_Issue_Paper_UNODC_2013.pdf.

Role of Organized Crime in the Smuggling of Migrants from West Africa to the European Union

(دور الجريمة المنظمة في تهريب المهاجرين من غرب أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي)

اضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بهذا التقرير من أجل الإسهام في الوصول إلى فهم أفضل للآليات الأساسية والأطراف الفاعلة الضالعة في تهريب المهاجرين كأساس لإصلاح السياسات في بلدان غرب أفريقيا المعنية. وهو موجّه في المقام الأول إلى صانعي القرار ومسؤولي إنفاذ القانون والأجهزة القضائية، كما أنه موجّه إلى جمهور أوسع من المهتمين بالهجرة غير القانونية. والتقرير متاح على العنوان التالي:

www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking/migrant-smuggling/the-role-of-organized-crime-in-the-smuggling-of-migrants-from-west-africa-to-the-european-union.html.

*Migrant Smuggling in Asia — Comparative Research on Financial Flows within
Asia and Europe*

(تهريب المهاجرين في آسيا - بحث مقارنة عن التدفقات المالية في آسيا وأوروبا)

يلخص التقرير بحثاً مقارناً أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المعاملات المالية في عمليات تهريب المهاجرين من أفغانستان والصين وفيت نام إلى أوروبا، وذلك من أجل فهم أفضل للجوانب المالية من معاملات تهريب المهاجرين. وتركز التحليلات الواردة في البحث على دروب محدّدة في بلدان المنشأ والمقصد ضمن إطار زمني محدّد. والتقرير متاح على العنوان التالي:

www.unodc.org/southeastasiaandpacific/en/2013/09/migrant-smuggling-financial-flow/story.html.

Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment

(الجريمة المنظّمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا: تقييم مخاطر)

الغرض من التقرير هو تقييم ظهور وتطور الجريمة المنظّمة عبر الوطنية التي تتضرر منها المنطقة. وهو يحلّل تدفقات الكوكايين والميثامفيتامين وتهريب المهاجرين والاتجار بالأسلحة النارية والأدوية الأساسية المغشوشة والقرصنة البحرية في المنطقة. والتقرير متاح على العنوان التالي:

www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/West_Africa_TOCTA_2013_EN.pdf.

التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٤

يلقي التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، الذي أعدّه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، الضوء على دور الجريمة المنظّمة في عمليات الاتجار، ويمثل خطوة أولى نحو وضع تصنيف لحالات الاتجار بالبشر استناداً إلى مستوى تنظيم الجريمة، وكذلك المصالح الاقتصادية الكامنة وراءها. والتقرير متاح على العنوان التالي:

https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/2014/GLOTIP_2014_full_report.pdf

Recent Trends of Human Trafficking and Migrant Smuggling to and from Pakistan

(الاتجاهات السائدة مؤخراً في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من باكستان وإليها)

أعدَّ هذا التقرير بتكليف من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في باكستان بالتعاون مع حكومة باكستان من أجل الوصول إلى فهم أفضل لمستجدات الوضع في باكستان فيما يتعلق بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وقد أجريت الدراسة البحثية من أجل زيادة فهم حالة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في باكستان من خلال تحديد معالم حركات الهجرة عبر الوطنية من باكستان وإليها. وهي تحدّد الاتجاهات المستجدة وتصف مختلف الأساليب التي يستخدمها المتّجرون والمهريّبون. والتقرير متاح على العنوان التالي:

www.unodc.org/documents/pakistan//2013.12.26_Research_Report_HTMS_COPAK_HTMSS_Designed_for_printing.pdf.

Issue paper: combating transnational organized crime committed at sea

(دراسة بشأن مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر)

تُبرز الدراسة الجرائم المستجدة الشائعة والمترابطة التي تُرتكب في البحر، بما في ذلك القرصنة والسطو المسلح في البحر وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظّمة في قطاع صيد الأسماك وتزويد السفن بالوقود؛ وهي تحدد القوانين واللوائح البحرية المنطبقة والثغرات المحتملة فيها وكذلك الممارسات الجيدة والتحدّيات ذات الصلة في التعاون الدولي على الصعيدين القانوني والتنفيذي فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في البحر؛ وهي تناقش المشاكل المتعلقة بالتحقيق والمقاضاة في الجرائم المرتكبة في البحر، بما في ذلك مسائل من قبيل مجالات الحاجة إلى بناء القدرات. والدراسة متاحة على العنوان التالي:

www.unodc.org/documents/organized-crime/GPTOC/Issue_Paper_-_TOC_at_Sea.pdf.

Transnational Organized Crime in Central America and the Caribbean: A Threat Assessment

(الجريمة المنظّمة عبر الوطنية في أمريكا الوسطى والكاربيبي: تقييم مخاطر)

يصف التقرير ما هو معروف عن آليات الاتجار بالمنوعات - أي ماهية التدفقات غير المشروعة ومن يقوم بها وكيفيتها وحجمها - ويناقش آثارها المحتملة على الحوكمة والتنمية. وتشخيص الوضع هو الغرض الرئيسي من التقرير، لكنه يستكشف أيضاً آثار تلك النتائج على السياسات العامة. والتقرير متاح على العنوان التالي:

www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Studies/TOC_Central_America_and_the_Caribbean_english.pdf.

Digest of Organized Crime Cases

(خلاصة لقضايا الجريمة المنظّمة)

الغرض من خلاصة قضايا الجريمة المنظّمة هو تزويد واضعي السياسات والممارسين في مجال العدالة الجنائية بتحليل لقضايا ملموسة والممارسات الجيدة ذات الصلة. وتبيّن الخلاصة جميع المراحل ذات الصلة من تدابير التصدي المتخذة في مجال العدالة الجنائية، بما في ذلك التشريع والتحقيق والملاحقة القضائية وإصدار الأحكام، وكذلك التعاون الدولي. وتعرض الخلاصة، باستخدام حالات توضيحية، التجارب الناجحة والصعوبات التي يواجهها الممارسون، ومن ثمّ تجسّد أحدث الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة على الصعيد العالمي. والخلاصة متاحة على العنوان التالي:

www.unodc.org/documents/organized-crime/EnglishDigest_Final301012_30102012.pdf.

FATF Report — Money Laundering Risks Arising from Trafficking in Human Beings and Smuggling of Migrants

(تقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية - مخاطر غسل الأموال الناشئة عن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين)

يتناول التقرير مخاطر غسل الأموال الناشئة عن كلا النشاطين على السواء، ويهدف إلى الوقوف على حجم المشكلة وتحديد مختلف الاتجاهات في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين لتحديد الاتجاهات السائدة في غسل الأموال استناداً إلى دراسات حالات فردية، وإحاطة أجهزة إنفاذ القانون علماً بجوانب غسل الأموال، وتحديد مؤشّرات الخطر لمساعدة المؤسسات المالية على الكشف عن غسل الأموال والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وزيادة إمكانية الكشف عن العائدات المتأتية من الاتجار بالبشر أو تهريب المهاجرين ومصادرتها. والتقرير متاح على العنوان التالي:

www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/trafficking%20in%20human%20beings%20and%20smuggling%20of%20migrants.pdf.